الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس

الرقم التسلسلي: ...../2020

صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الجمهور الجامعي

–دراسة ميدانية بجامعة المسيلة_

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترفي علوم التربية تخصص:توجيه وإرشاد

إعداد الطلبة:

*زرقين ياسمين

* زروقي مروان

إشراف: *أ.د طه حمود

السنة الدراسية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمدلله تعالى الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة
واعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في هذا العمل
نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا
من قريب ومن بعيد على إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر
الأستاذ المشرف " **أ.د طه حمود** " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته
ونصائحه الذي كان عونا لنا في إتمام البحث
كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ "**د. مكفس عبد المالك**" على دعمه لنا ووتوجيهاته ومساعدته لنا في كل كبيرة وصغيرة.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم وقدم لنا يد العون
والمساعدة من قريب أو بعيد.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن صعوبات تطبيق نظام (LMD) حسب تصورات الجمهور الجامعي حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي وشملت عينة الدراسة أساتذة قسم علم النفس وطلبة السنة ثالثة ليسانس وطلبة الماستر وتم الاعتماد على الاستبيان للكشف عن صعوبات تطبيق نظام (LMD) حسب تصورات الجمهور الجامعي ولتحليل النتائج اعتمدنا على الانحراف المعياري وألفا كورمباخ وذلك باعتماد على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وبعد المعالجة والتحليل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- صعوبات تطبيق نظام (LMD) حسب تصورات الجمهور الجامعي مرتفعة.
- صعوبات تطبيق نظام (LMD) من حيث المنهج حسب تصورات الجمهور الجامعي مرتفعة.
- صعوبات تطبيق نظام (LMD) من حيث اللوائح الدراسية حسب تصورات الجمهور الجامعي متوسطة.
- صعوبات تطبيق نظام (LMD) من حيث الصعوبات الشخصية حسب تصورات الجمهور الجامعي مرتفعة.

الكلمات المفتاحية:

اللوائح، الصعوبات الشخصية، أستاذ جامعي، طالب جامعي، صعوبات LMD، المنهاج.

Abstract :

This study aims to reveal the difficulties of applying the LMD system according to the perceptions of the university audience. To analyze the results, we relied on the standard deviation and Kormbach's alpha, based on the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program. After processing and analysis,

Thestudy reached the following results:

The difficulties of implementing the LMD system, according to the university public's perceptions, are high.

The difficulties of implementing the LMD system in terms of the curriculum, according to the university public's perceptions, are high.

The difficulties of applying the LMD system in terms of study regulations, according to the university public's perceptions, are medium.

The difficulties of implementing the LMD system in terms of personal difficulties, according to the university public's perceptions, are high.

key words:Regulations, personal difficulties, university professor, university student, LMD difficulties, curriculum.

فهرس الموضـــــــــــــــــــوعات	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	1
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
1. الإشكالية:	4
2. فرضيات الدراسة:	7
3. أهداف الدراسة:	8
4. أهمية الدراسة:	8
5. تحديد المفاهيم والمصطلحات:	9
6. الدراسات السابقة:	10
الفصل الثاني: نظام ل م د	
تمـــهيـــد:	18
1. مفهوم نظام LMD (ليسانس – ماستر – دكتوراه)	19
2. مبادئ نظام (ل.م.د) :	19
3. اهداف نظام LMD :	20
4. خصائص نظام LMD :	20
5. مراحل التكوين في نظام LMD :	21
6. الآفاق المستقبلية لتطبيق نظام (ل.م .د) في الجزائر :	22
7. اهم الإيجابيات وسلبيات نظام LMD:	22

الفصل الثالث: الأستاذ الجامعي	
تمهيد .	**25**
1. تعريف الأستاذ الجامعي .	**26**
2. الوضعية العامة للأستاذ الجامعي .	**27**
3. وظائف الأستاذ الجامعي.	**28**
4. خصائص الأستاذ الجامعي.	**36**
خلاصة.	**40**
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
1-الدراسة الاستطلاعية:	**42**
2- المنهج المستخدم في الدراسة:	**43**
3- مجتمع الدراسة:	**43**
4- عينة الدراسة:	**43**
5- مجالات الدراسة:	**44**
6- أداة الدراسة:	**45**
7- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:	**48**
الفصل الخامس: عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة	
عرض وتفسير نتائج الفرضيات:	**50**
1- الفرضية الرئيسية:	**50**
2- الفرضية الفرعية الأولى:	**51**
3- الفرضية الفرعية الثانية:	**52**
4- الفرضية الفرعية الثالثة:	**53**
خاتمة	**56**
قائمة المراجع	
المـــلاحق	

فهرس الجداول	الصفحة
الجدول رقم (01) يوضح ثبات الاستبيان عن طريق التناسق الداخلي	47
الجدول رقم (02) يوضح صدق المقارنة الطرفية للاستبيان	47
الجدول رقم (03) يوضح صعوبات تطبيق نظام LMD حسب تصورات الجمهور الجامعي	50
الجدول رقم (04) يوضح الصعوبات المتعلقة بالمنهاج	51
الجدول رقم (05) يبين درجة الصعوبات المتعلقة بالوصاية واللوائح.	52
الجدول رقم (06) يبين درجة الصعوبات الشخصية	53

مقدمـــة

مقدمة:

باتت الجامعة تحتل مكانة مرموقة بالمجتمعات باعتبارها من مؤسسات التنمية الحضارية، وهي تقوم بإعداد القوى البشرية المؤهلة لتحقيق الازدهار ولخدمة المجتمع والاقتصاد، وبما أن الدول المتقدمة حققت أهم إنجازاتها التقدمية بفضل الجامعة فقد سعت دول الجنوب وراء ذلك إنشاء جامعاتها وترويجها بالإمكانيات التنظيمية والبشرية والمادي، حيث أن وظيفة الجامعة في إنتاج المعرفة وتطويرها ونشر القيم الإنسانية العالمية وخدمة المجتمع.

تكمن أهمية التعليم العالي بصورة عامة في أنه الأقرب من المستويات التعلمية الأخرى والتي يمكنها الإسهام بفي رقع قطاعات المجتمع الأخرى، وتزويدها باليد العاملة المدربة والمؤهلة، والتي يحتاج المجتمع في تقدمه ونهضته إليها.

ولما كانت أهداف الجامعة الجزائرية هي البحث العلمي والتدريب والتي تعتبر بدورها وسائل لتحقيق هذا الهدف، والبحث العلمي مثلا كهدف وظيفة من وظائف الجامعات الحديثة مهما كانت اتجاهاته وحجمه وأساليبه، ينبغي أن يراعي حاجات المجتمع ويرتبط بمشكلاته وهذا بالتحديد ما يهدف إليه النظام الجديد **LMD**، وإلا فإن الجهد المبذول سيكون إهدارا لطاقة الجامعة وإمكانية الأمة.

تبنت الجامعة الجزائرية نظام **LMD** كمحاولة منها لمسايرة تلك التطورات التي تعرفها الدول الأوروبية في هذا المجال حيث كانت بداية هذا النظام التعليمي في أوروبا من خلال ندوة السربون في ماي 1998، لتلتحق الجزائر بعد ستة سنوات (سبتمبر 2004) بهذا النظام ليتم تطبيقه في نفس السنة على 10 مؤسسات جامعية ثم بدأ في السنوات التالية بالانتشار ، ليس من السهل أبدا أن تقوم بتغيير نظام رأي الأساتذة والعمل والإداريون.

على الأسرة الجامعة العمل على قوانينه ومعطياته ومن الطبيعي جدا أن تجد بعض الصعوبات من طرف الأساتذة حيث يعتبر الأستاذ النواة الأساسية لنجاح أي جامعة، لذلك فإن عدم مشاركة الأستاذ في هذه العملية أن معارضته لها قد يسبب عدم نجاح هذا النظام بالتأكيد.

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع مهم جدا، وهي محاولة الكشف عن الصعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي والطالب في تطبيق النظام الجديد **LMD** حيث احتوت الدراسة على خمسة فصول ثلاثة منها نظري (فصل تقديم الدراسة، فصل **LMD**، فصل الأستاذ الجامعي)، وفصلين تطبيقيين (فصل الإجراءات المنهجية، فصل عرض ومناقشة النتائج).

الفصل الأول: الاطار العام للدراسة

1. **الإشكالية:**
2. **فرضيات الدراسة:**
3. **أهداف الدراسة:**
4. **أهمية الدراسة:**
5. **تحديد المفاهيم والمصطلحات:**
6. **الدراسات السابقة.**

1-الإشكالية:

تعد الجامعة مؤسسة التعليم العلمي والبحثي فهي تمنح لطلابها شهادات أكاديمية عليا ، فقد أصبحت تعد أحد المعايير الهامة التي تقاس بها التطور التكنولوجي للدولة، باعتبار أن الجامعة المقوم الأساسي لها، حيث يلزم عليها أن تتبنى نظام تعليمي ناجح و منهج حديث وطرق تواكب العصر الحالي للرقي بالمؤسسات الجامعية.

ما يشهده العالم الحالي من تغيرات في العديد من المجالات التي مست جميع الميادين سواء الفكرية الثقافية الاجتماعية الاقتصادية؛ للنهوض بالمعرفة والاستفادة منها ونقلها بواسطة صفات يتم تحديدها للنجاح في الاستمرار والبقاء واكتساب اهتمام الجميع واندفاعهم لهذا النوع من التعليم.

في ضوء هذا التحدي الناتج عن مختلف الدول الكبرى والمتطورة في اثبات نظامها يظل الصراع القائم بينهم لفرض كل منهم لنظامه، حيث أنه النظام الحالي المعتمد في العديد من البلدان قد منح الطلاب فرص الابداع والابتكار والتعبير عن طاقاتهم وكذا تهيئتهم لسوق العمل.

فنظام ل م د تعمل به الدول المتطورة مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم من الدول فهو يعتمد على برنامج السداسيات بداعي تحسين نوعية التعليم العالي وإعطاء شهادات التعليم العالي قيمة عالمة **(اليزيد، 2015، ص 158)**.

من خلال المراحل التي مرت بها الجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا نرى أنها قد بذلت مجهوداً كبيراً ساعية من خلاله النهوض بالمؤسسات الجامعية، وذلك من خلال الإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي والبحث العلمي عام 1971، عن طريق تبني

النظام الكلاسيكي الذي يتكون من 4 سنوات ليسانس سنتان ماجستير و4 سنوات دكتوراه، سرعان ما اختارت الجزائر النظام ل م د كبديل للنظام الكلاسيكي وذلك لحل المشكلات التي يتخبط فيها هذا الأخير من البقاء طويلاً في الجامعة وكذا صعوبة التقييم والانتقال وكفاءة التأطير ونظام التقييم وغيرها من المشكلات التي تعيق المسار الجامعي.

والإصلاح الحالي الذي جاء نتيجة للاختلالات واجهت الجامعة الجزائرية قد بينت ضرورة لتدعيم الجامعة بالوسائل البيداغوجية والعلمية والبشرية، وكذا التجهيز اللازم لتلبية احتياجات المجتمع أمام التوجهات الجديدة العالمية على مستوى التعليم العالي (رويبح، امجكوح، ص226)، اعتمدت الجزائر نظام ل م د سنة 2004 بوضع برنامج تطوير عام وعميق للتعليم العالي الذي يتمثل في نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، بهدف ربط الجامعة بحاجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، حيث عملت الدولة على تحقيق جودة في التعليم بإعتبار أن قطاع التعليم العالي يمثل شريحة الشباب الذين هم الفئة الهامة في المجتمع، وكذا الأستاذ الجامعي الذي يعد الركن الأساسي لتحسين أداء مؤسسة للتعليم العالي.

يعتبر دور الأستاذ فعالاً في العملية التعليمية وفق النصوص القانونية للتدريس وفق نظام ل م د بجميع مراحله، بهدف تحقيق جودة في التعليم عن طريق مناهج التدريس والوسائل التعليمية وتكنولوجيات التعليم، على الرغم من التحولات التي عرفها نظام التعليم العالي في الجزائر، نجد أن أساتذة الجامعة مازالوا يعيشون تحت الوصاية التي تمارسها السلطة السياسية على التعليم العالي، أدى إلى خنق كل محاولات التفكير العلمي والموضوعي باعتبار الجزائر من دول العالم الثالث ارتبطت بصراعات ايديولوجية مفاهيم التحرر وغيرها فمثقفوها لم يعوا أن التعليم العالي يرتبط بفكرة الحرية؛ البحث يفرض حرية

الفكر وحرية الفكر تضمن الديمقراطية والتنمية والمواطنة (**بن الشيخ، العقاب، 2017، ص13).**

ولقد جاءت دراسات في هذا الموضوع نذكر دراسة اليزيد نذيرة سنة 2015 تحت عنوان صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية ، هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام حسب تصور الأستاذ الجامعي في ضوء متغيرات ، واسفرت هذه الدراسة على النتائج التالية أن هناك صعوبات تعرقل الإجراءات التطبيقية لنظام ل م د ووجود صعوبات تواجه الأستاذ كذلك

ومن بين الدراسات كذلك نجد دراسة التي قام بها عادل أشتي سنة 2019 المعنونة ب الفروق بين تصور الأساتذة الجامعيين في تطبيق نظام ل م د في الجامعات الجزائرية ، هدفت الدراسة الى ايجاد الفروق بين تصور الأساتذة الجامعيين في تطبيق نظام ل م د في الجامعات الجزائرية حسب التخصص والدرجة العلمية وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ارتفعت الدرجة العلمية انخفض مستوى التصور في التحكم فيها هذا النظام وان أساتذة تخصص علوم تكنولوجية أكثر تصوراً من أساتذة العلوم الاجتماعية .

وفي الدراسة الأخيرة نذكر دراسة رويبح ومجكوم بعنوان صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية التي هدفت بدورها دراسة الإصلاح الجديد الذي عرفته الجامعة الجزائرية للوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه الأستاذ الجامعي في ضوء متغيرات من ضمنها البرامج ومن نتائجها أنها تواجه صعوبات في تطبيق نظام ل م د من خلال مجموعة من المتغيرات على مستوى الهياكل والبرامج والتسيير والتمويل .

وعليه يعتبر الأستاذ الجامعي المساهم الرئيسي في هذا النظام كل حسب تصوره وآرائه وقد يكون هناك اختلاف في فهم أو في رفض أو تأييد هذا النظام، فمن خلال هذا سنحاول الكشف عن صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأستاذة الجامعيين بالجامعة الجزائرية، وعلى ضوء ما تم طرحه أشرع في دراستي هذه بطرح التساؤلات التالية:

ما درجة صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأستاذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية؟

و تضمنت الدراسة مجموعة من الاسئلة الفرعية المتمثلة في :

- ما درجة صعوبات تطبيق نظام ل م د من حيث المنهاج من خلال تصورات الاساتذة الجامعيين والطلبة ؟
- مادرجة صعوبات تطبيق نظام ل م د من حيث اللوائح الدراسية من خلال تصورات الاساتذة الجامعيين والطلبة ؟
- مادرجة صعوبات تطبيق نظام ل م د من حيث الصعوبات الشخصية من خلال تصورات الأساتذة الجامعيين والطلبة ؟

2-فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية :

صعوبات في تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأساتذة الجامعيين مرتفعة.

الفرضيات الجزئية :

- صعوبات في تطبيق نظام ل م د من حيث المنهاج حسب تصورات الأساتذة الجامعيين والطلبة مرتفعة
- صعوبات في تطبيق نظام ل م د من حيث اللوائح الدراسية حسب تصورات الأساتذة الجامعيين والطلبة مرتفعة
- صعوبات في تطبيق نظام ل م د من حيث الصعوبات الشخصية حسب تصورات الأساتذة الجامعيين والطلبة مرتفعة

3-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية تناولها لمجتمع وموضوع قم تم تناوله دراسات محلية أخرى من قبل

- تسليط الضوء على صعوباتتطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأساتذة الجامعيين.
- قد تسهم هذه الدراسة بحل مشكلات صعوبات تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية.
- دراسة الصعوبات التي يمكن أن تعترض هذا النظام وتذليلها.
- إعداد خطة شاملة ومتكاملة بين مختلف التخصصات حول الاستراتيجية الوطنية للبحث العملي.

4-أهداف الدراسة:

- الكشف عن درجة صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأستاذة الجامعيين

- الكشف عن درجة صعوبات تطبيق نظام ل م د من حيث صعوبة المنهج حسب تصورات الأساتذة الجامعيين والطلبة
- الكشف عن درجة صعوبات تطبيق نظام ل م د من حيث اللوائح الدراسية حسب تصورات الاساتذة الجامعيين والطلبة
- الكشف عن درجة صعوبات تطبيق نظام ل م د من حيث الصعوبات الشخصية حسب تصورات الاساتذة الجامعيين والطلبة

5-تحديد مفاهيم الدراسة:

5-1 نظام ل م د:

***التعريف الاصطلاحي:**

هو هيكل تعليمي مستوحى من الدول الانجلو سكسونية (الو م أ، انجلترا، فرنسا، بلجيكا، كندا) وهو مطبق حالياً في روسيا وألمانيا، يحتوي على ثلاث شهادات وهي: ليسانس، ماستر، دكتوراه، ويتم في ثلاث مراحل تكوينية:

المرحلة الأولى: البكالوريا+ 3 سنوات تفضي إلى نيل الليسانس.

المرحلة الثانية: البكالوريا+ 5سنوات تفضي إلى نيل شهادة الماستر.

المرحلة الثالثة: البكالوريا+ 8 سنوات تفضي إلى نيل شهادة الدكتوراه (بوحارة، 2018، ص191).

***التعريف الاجرائي:**

نظام ل م د: هو نظام غربي أوروبي برنامج خاص يعتمد على السداسيات تبنته الجزائر سنة 2004، يحتوي على ثلاث مراحل(ليسانس، ماستر، دكتوراه).

5-2 الاستاذ الجامعي:

***التعريف الاصطلاحي:**

الاستاذ الجامعي: يقصد بهم كل من يقوم بالتدريس بالجامعة ممن يحملون شهادة الدكتوراه أو الماجستير أو شهادة ليسانس، وممن هم برتبة أستاذ أو استاذ محاضر أو أستاذ مساعد أو استاذ مشارك أو أستاذ مؤقت.

6-الدراسات السابقة:

دراسة سمادو سعاد (2010): التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين لصعوبات تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف من الصعبات التي تواجه تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية، حسب التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين؛ تم الاعتماد على المنهج الوصفي وحددت العينة (100) طالب وطالبة، تم استعمال الاستبيان كأداة لجمع البيانات، أجريت الدراسة بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي على طلبة ل م د علوم انسانية واجتماعية.

توصلت الدراسة على النتائج التالية:

نقص الإعلام لنظام ل م د صعب بالنسبة للطلبة حسب تصوراتهم الاجتماعية.

تعتبر برامج التكوين صعبة لطلبة نظام ل م د حسب تصوراتهم الاجتماعية.

يعتبر عدم تحكم الأساتذة في نظام ل م د حسب تصوراتهم الاجتماعية.

عدم وجود علاقة بين مضامين التكوين وعالم الشغل شكل صعوبة بالنسبة لطلبة ل م د حسب تصوراتهم الاجتماعية.

دراسة اليزيد نذيرة 2015: صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية

اهتمت هذه الدراسة في الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام حسب تصور الأستاذ الجامعي في ضوء المتغيرات التالية: الهياكل والتجهيزات البرامج والتأطير والتسيير والتمويل، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات أهمها الاستمارة التي تكونت من 31 سؤلاً مغلقا، وسؤلاً واحداً مفتوحاً، وكذلك المقابلة والملاحظة، وعت على عينة تكونت من 100 أستاذ مدرس وفق نظام ل م د ومقابلة مع 14 رئيس قسم ل م د بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، مع استخدام المنهج الوصفي.

بعد التحليل والمعالجة الكيفية والكمية للدراسة اتضح أن هناك صعوبات تعرقل الإجراءات التطبيقية لنظام ل م د ، كما سمحت نتائج هذه الدراسة وجود صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق النظام الجديد بالجامعة الجزائرية حسب تصور الأساتذة الجامعيين، بتقديم مجموعة الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تحسين وتقوية حظوظ نجاح هذا الاصلاح في الجامعة الجزائرية.

دراسة رقاد و لعكيزة 2016: معوقات تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية

هدفت هذه الدراسة هو التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام الجودة في الجماعات العمومية الجزائرية من وجهة نظر مسؤولي ووحدات ضمان الجودة بها، ولتحقيق هذه الدراسة تم تطبيق الاستبانة كأداة قياس بعد التحقق من الخصائص السيكومترية لها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى تحديد جملة من المعوقات كان أهمها: عدم وضوح سياسة تطبيق نظام ضمان الجودة وعدم حرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على توثيقها؛ عدم حرص الإدارة العليا للجامعة على إدماج خلية ضمان الجودة في الهيكل التنظيمي للجامعة، عدم منح الصلاحيات الكافية لمسؤول وحدة ضمان الجودة لأداء مهامه، تم الاعتماد على المنهج الوصفي للبيانات، والاعتماد على أداة الاستبانة وأداة المقابلة في جمع البيانات، اعتمدت منهجية معالجة بيانات هذه الدراسة وبالاستعانة ببرمجة الحزمة الإحصائية spss.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل دراسة بدرجة عالية على وجود معوقات تحد من عملية تطبيق نظام الجودة.

وجود اختلاف في الأهمية بالنسبة للمعيقات في عدم وضوح الأهداف.

عدم حرص الإدارة العليا على متابعة مدى تقدم نظام الجودة في مؤسسات التعليم.

دراسة عادل أتشي (2019): الفروق بين تصور الأساتذة الجامعيين في تطبيق نظام ل م د في الجامعات الجزائرية.

تمحورت هذه الدراسة حول الفروق بين تصور الأساتذة الجامعيين في تطبيق نظام ل م د في الجامعات الجزائرية، حسب الدرجة العلمية وحسب التخصص، تم الاعتماد على المنهج

الوصفي، وضمت العينة (328) أستاذ من مختلف الدرجات العلمية منهم (199) ذكر (129) أنثى من مختلف التخصصات ومن مختلف جامعات الوسط، تم استخدام تقنية الاستبيان لجمع البيانات حول نظام ل م د وضن أربع محاور (التحضير لدرس التطبيق أثناء الدرس، التقويم بكل اشكاله المستمر والسداسي، الصعوبات التي يتلقاها المرس.

توصلت نتائج الدراسة على:

كلما ارتفعت الدرجة العلمية للأستاذ كان التصور في التحكم أكثر في تطبيق النظام، وكلما انخفضت الدرجة العلمية انخفض مستوى التصور في التحكم في هذا النظام، بالإضافة على أن أساتذة تخصص العلوم التكنولوجية هم أكثر تصوراً في التحكم في تطبيق النظام من أساتذة العلوم الاجتماعية.

دراسة روبيح ومجكوم: صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأساتذة في الجامعة الجزائرية.

هدفت هذه الدراسة إلى اصلاح الجديد الذي عرفته الجامعة الجزائرية نظام ل م د، للوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام حسب تصور الأستاذ الجامعي في ضوء متغيرات (الهياكل والتجهيزات، البرامج، التأطير، التسيير، التمويل)ن تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الأساتذة وتحديدها بطريقة العينة المقصودة، حيث بلغ عدد العينة (167) أستاذ، تم الاعتماد على برنامج الرزم الاحصائية spss (كا^2) والنسب المئوية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

هناك صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق نظام ل م د بالجامعة الجزائرية حسب تصور الأستاذ الجامعي.

صعوبات تبرز على مستوى الهياكل والتجهيزات والبرامج والتسيير والتمويل.

دراسة محمد بودوح: واقع تطبيق نظام ل م د من وجهة نظر الطلبة.

الجزائر تبحث منذ سنين عن استراتيجيات جديدة لتطوير التعليم العالي، بهدف مواجهة التحديات وتحقيق قفزة تنموية نوعية لمواكبة التطورات العلمية، ومن بين الإجراءات التي قامت بها الجزائر لإصلاح التعليم العالي انتهاج نظام ل م د، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي على عينة من طلبة جامعة البليدة قوامها (60) طالب وطالبة كلهم يدرسون في ظل نظام ل م د عن طريق توزيع استمارة استبيان والاستعانة ببرنامج الرزم الاحصائية spss توصلت نتائج الدراسة إلى :

صعوبة نظام ل م د في تطبيقه وانعكاسه على الطلبة.

طبيعة التكوين في نظام ل م د غير فعالة من وجهة نظر الطلبة.

تعقد الإجراءات الإدارية وبطئها مما تسبب في إعاقة تطبيق نظام ل م د.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- **من حيث الهدف:**

من خلال اطلاعنا قدر المستطاع على الأدب النظري، نلاحظ انّ متغير صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية متناول بكثرة، حيث حاولنا في الدراسة الحالية تقصي وانتقاء بعض الدراسات التي تخدم موضوع الدراسة، نلاحظ هناك تنوع في بعض الدراسات السابقة في تحديدها للهدف من الدراسة؛ بعض من دراسات هدفت إلى الكشف عن الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية كدراسة سمادو (2010) ودراسة اليزيد(2015) ودراسة روبيح وجكوم، وفي دراسة

أخرى تهدف إلى معرفة المعوقات التي تحول بين تطبيق نظام ل م د كدراسة رقاد ولعكاكزة(2016)، أما في دراسة أتشي (2019) فقد كانت تهدف من معرفة الفروق بين تصور الأساتذة الجامعيين في تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية،

من حيث العينة:

نجد هناك اختلاف في تحديد العينة التي اعتمدت في الدراسات السابقة والتي كانت الجمع بين الطلبة في دراسة سمادو (2010) ودراسة بودوح، أما باقي الدراسات فقد احتوت على عينة أساتذة الجامعة، دراسة اليزيد (2015) ودراسة أتشي (2019) ودراسة روبيح ومجكوم، **من حيث المنهج:**

من خلال الدراسات السابقة يتضح لنا أن معظم الدراسات قد استخدمت المنهج الوصفي؛ كما في دراسة ودراسة سمادو (2010)، اليزيد (2015)، دراسة رقاد ولعكيكزة (2016)، أشتي(2019)، دراسة روبيح ومجكوم ودراسة بودوح ،**من حيث الأدوات:**

من حيث النتائج:

أظهرت نتائج الدراسات السابقة التي أولت اهتماماًبصعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية إلى ما يلي:

توصلت دراسة سمادو(2010)، واليزيد (2015) ورقاد ولعكيكزة (2016) روبيح ومجكوم، وبودوح ودراسة فهيمة ديب (2014) و زكرياء عيلان (2015-2016) ، دراسة Yves Bertrand (2009) توجد صعوبات في تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية سواء من جهة الطلبة أو الأساتذة وحتى في الجامعات الأجنبية

أتشي (2019) فقد كانت نتائج دراسته تأكد أن كلما ارتفعت درجة الأستاذ العلمية كان التصور في التحكم أكثر في تطبيق هذا النظام والعكس.

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية:**

- تحديد الأهداف المخططة لدراسة متغيرصعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية .
- التعرف على المقاييس المناسبة وأدوات القياس وطرق التحليل ومناقشة النتائج.
- معالم خاصة بصعوبات تطبيق نظام ل م د سواء من الجانب النظري أو التطبيقي.

الفصل الثاني: نظام ل م د

تمهيد

1-مفهوم نظام LMD (ليسانس – ماستر – دكتوراه)

2-مبادئ نظام (ل.م.د) :

3-اهداف نظام LMD :

4-خصائص نظام LMD :

5-مراحل التكوين في نظام LMD :

6-الآفاق المستقبلية لتطبيق نظام (ل.م .د) في الجزائر :

7-اهم الإيجابيات وسلبيات نظام LMD:

تمـــهيـد:

الجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات التي وضعت ركائزها منذ الاستقلال وكانت غايتها تكوين نوعي الإطارات في شتى الميادين والتخصصات استطاعت من خلالها ان تنشط في مراكز التعليم والبحث العلمي وذلك بتوفير الإمكانيات اللازمة البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلة التي تسمح لها بالاستجابة بتطلعات المجتمع وفي الوقت نفسه ملائم تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم من خلال تبني مشروع اصلاح للتعليم الجامعي لنظام (ل.م.د) يشمل الليسانس ، ماستر ، دكتورا ، وهو مشروع يتمشى مع متطلبات العصر لأنه يسمح لطالب باكتساب قدرات نوعية على حساب الكم من خلال هذا الفصل سنتعرف على نظام LMD (تعريفة ، خصائصه ، أهدافه) .

1-مفهوم نظام LMD (ليسانس – ماستر – دكتوراه)

هو نظام دراسة يهدف الى تلبية تطلعات المجتمع الجزائري في الحقيقة الحالية في ميدان التكوين ومن ضمنها تحسين نسبة الالتحاق بالتعليم العالي ، وزيادة المنافذ المهنية المرتبطة بكل مستوى من مستويات المنظمة ، مع التركيز اكثر على البعد المهني والإرساء الاقلمين وتطوير حوض النشاطات الإنتاج والخدمات وهذا الهيكل التعليمي مستوحى من السياسات التعليمة للدول الاتجلو سكسونية وتعمل حاليا مجموعة من الدول كالولايات المتحدة الامريكية – كندا – انكلتر – فرنسا – المانيا – روسيا – بلجيكا – الصين – اليابان –تركيا – تونس – المغرب وغيرها من الدول الافريقية الأخرى .

تنتمي الجزائر لهذا النظام بشكل تدريجي منذ سبتمبر 2004 وذلك بعد ان تبين بان النظام الكلاسيكي اصبح غير موافق للتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائر في ظل العولمة فهذا النظام يحضر لشهادات معترف بها في العالم اكثر تكيفا في الاحتياجات الحقيقية لسوق التشغيل .

2-مبادئ نظام (ل.م.د) :

يقوم نظام ال ل.م.د على مبادئ أساسية وهي :

- ✓ **الرسملة (caputabisa)** : تعتبر حاصلة لخاصية الاحتفاظ أي ان الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى تم التحويل من مؤسسة الى أخرى كما يمكن تحويل الرصيد (الفروض) عند مغادرة المؤسسة الاصلية .
- ✓ **الحركية (mobilitx)** : تكمن الطلبة من تحويل ملف البيداغوجي تسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر او خارجها .

- ✓ **الوضوحية (bisibility)** : تكمن سوق العمل من مقارنة شهادة ل.م.د بسهولة في اطار التشغيل .

3-اهداف نظام LMD :

يهدف نظام التعليم العالي الجديد التجاوز المشاكل التي ميزت النظام التعليمي القديم وتحسين الأداء داخل الوسط الجامعي ويمكن رصد اهداف هذا النظام في التقاط الاتية :

- تحسين نوعية التكوين الجامعي .
- تلاؤم نظام التكوين العالي من باقي الأنظمة التكوينية في العالم .
- إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعي وذلك بتحديد البرامج التكوينية من خلال مراجعتها وتوسيع تعديل المسالك اثناء الدراسة في مجال التكوين ، لتكون نوعية ومنظمة وملائمة لمتطلبات سوق العمل ، وذلك بالتشاور مع القطاع الاقتصادي في اطار خطط الدولة التسوية.
- تسهيل معادلة الشهادات لتسير حركية الطلبة داخل الوطن وخارجه .
- ربط الجامعة الجزائرية بالقضاء العالمي والتفتح اكثر على التطورات العالمية خاصة المتعلقة منها بالعلوم والتكنولوجيا.
- اشتراك الجامعة الجزائرية في التنمية المستدامة للبلاد .
- ترقية الحركة المهنية في التكوين .

4-خصائص نظام LMD :

يعتمد نظام LMD على مجموعة من العناصر الأساسية إضافة الى نظام السداسيات و الاطوار الثلاث (ليسانس – ماستر – دكتوراه) هناك مبدأ الرسملة capitabisation والمتمثلة في الوحدات الدراسية المكتسبة إلا تحصل فيها الطالب على المعدل وكذلك الحركية mobilite أي

بأنه كان الطالب التسجيل في الجامعة تطبيق نظام LMD فهو نظام حركي في ان واحد ويقوم النظام الجديد أيضا على مبدأ الموضوعية lisibilite فالتكوين الجامعي وفق نظام ل .م.د يقوم على الواقعية ويأخذ في الحسبان واقع سوق العمل .

5-مراحل التكوين في نظام LMD :

ينظم التكوين في نظامLMD على شكل ميادين ثم تشعب ثم تخصص وقد سميتا شعبة النصوص الرسمية في جانفي 2005 :

- **الميدان :** يغطي عدة فرص التي تعكس المجالات الواسعة لقدرات المؤسسة الجامعية مثلا:
  - ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية يجمع الفروع الإنسانية والاجتماعية وينفرع الميدان الى عدة شعب او فروع .
- **الشعبة :** (الفرع) هي جزء من الميدان التكوين وقد تبين خاصة التخصص الذي يتابعه الطالب داخل الميدان وقد تكون الشعبة أحادية الفرع وثنائية الفرع والشعبة تتفرع الى التخصصات في تحديد المعارف والقدرات المكتسبة من طرف الطالب وذلك يهدف الانضمام للحياة المهنة او مزاولة الدراسة العليا.
- **التخصص :** هو جزء من الشعبة ويبدأ من السنة الثانية ليسانس او الثالثة ليسانس والنسبة الثانية ماستر يتعلق التخصص بالمهنة او غاية مهنية .

6-الآفاق المستقبلية لتطبيق نظام (ل.م .د) في الجزائر :

رغم ان نظام (ل.م.د) في الجزائر يلقى صعوبات ومعيقات كثيرة ، الا ان الجامعة الجزائرية مازالت تعمل عليه في تحقيق الكفاءة العلمية والمهنية من خلال المكتسبات التي يفرض ان يحققها هذا النظام وهي :

- تسهيل استقبال الطلبة الجدد وتوحيدهم بوضع كل ترتيبات الضرورية لمراقبتهم بناء على مخطط عام يسمح بتوجيه تدريجيا ومضبوط خلال تنظيم معدل للتعليم وملامح التكوين .
- رفع مستوى التعليم الجامعي وتنظيمه وجعله متلازما مع التعليم العالي في كل انحاء العالم وتسهيل المبادلات التي يأتينا ضرورية بالنسبة للجامعة ، وكذا تسهيل الحركية والتعاون والاعتراف المتبادل للشهادات .
- توفير حركية اكبر للطالب خاصة وان المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل في اعلى مستوى تسمح له من مهاراته وقدراته الذاتية وذلك من خلال توزيع المسارات التعليمية
- تقويم نظام المراقبة المستمرة للمعارف بغية تحقيق تكوين توعي للطلبة .

7-اهم الإيجابيات وسلبيات نظام LMD:

الإيجابيات:

- ✓ التسجيل يكون مباشرة ولا يخضع لعملية التوجيه المركزي
- ✓ مرونة نظام التقييم والانتقال (مما يسمح بفرض نجاح اكبر) .
- ✓ تقليص الحجم الساعي بحيث يغطي الأهمية للبحث والمطالبة 25 سنة حراسة خلال الأسبوع .
- ✓ يضمن تكوين نوعي وفق الاختصاصات المفتوحة .
- انفتاح الجامعة الجزائرية على العالم .

السلبيات:

- قلة التأطير مع انعدام تقنية كلي لدور الأستاذ الوص مما يجعل النظام لا يتوافق والطموحات الموجودة منه التكوين النوعي .
- قلة المؤسسات الاقتصادية في الوطن مما يرهن فرص إيجاد مناصب العمل .
- التكوين لنيل الشهادات المهنية متخصص وعكس المنطقة .
- اهم مشكلة هو قلة الاعلام في الأوساط الطلابية مما يجعل الطلبة المسجلين فيه لا يعرفون أي شيء عنه ولا عن مستقبلهم التعليمي .
- انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي وغياب عامل للخرجات العلمية والتربصات الميدانية .

الفصل الثالث: الأستاذ الجامعي

تمهيد .

1. تعريف الأستاذ الجامعي .
2. الوضعية العامة للأستاذ الجامعي .
3. وظائف الأستاذ الجامعي.
4. القوانين الخاصة بالأستاذ الجامعي .
5. خصائص الأستاذ الجامعي.

خلاصة.

تمهيد:

من بديهيات العلم الحديث أن الإنسان محور الاهتمام في أي مؤسسة كانت سواء تربوية أو اقتصادية أو صناعية .

لأنه يحمل على عاتقه عبء تحقيق أهدافها والوصول بها إلى التمنية الشاملة ، وفي هذا الصدد كان اهتمام الجامعة بالأستاذ باعتباره المصدر الرئيس للمعرفة لدى الطلاب والمسؤول عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الحرم الجامعي ، كونه الشخص الذي يراهن عليه الجميع في الوصول بالعملية التعليمية إلى أرقى مستوياتها، وبالطلاب إلى أعلى الرتب، ومن ثم تحقيق النجاح بما تحمله الكلمة من معاني الرضا والقناعة في العمل.

فأردنا من خلال هذا الفصل التطرق للأستاذ الجامعي للتعرف عليه أكثر وعلى وظيفته وبيئة عمله.

1- **تعريف الأستاذ الجامعي** : إذا كانت الجامعة تحتاج في أداء وظيفتها إلى خلفية تربوية تنظيمية تتصف بالمرونة والقابلية للتجديد لمواكبة التطورات الحاصلة. مع مراعاة الجانب الإنساني في العلاقات الاجتماعية، هذا وتعتبر هيئة التدريس دون شك الجانب الأكثر أهمية في بناء هذه الخلفية وتجسيدها لتصير واقعا.

فالجامعة لا تصنع الخبرة بواسطة الهياكل الإدارية والتشريعات فحسب، بل لابد أن تجمع في مخابرها ومدرجاته أعدادا من المدرسين والباحثين. والمدرس الحقيقي كما يرى"جون ديوي" "هو الذي يدرب طلابه على استخدام الآلة االعملية، وهو الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذاتي يصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة، كما يجب أن يكون هو الذي ينفذ سياسة جامعته، وربطها بالمجتمع، وهو الذي يقترح البرامج وينفذها ويقوّمها ويصحح مسارها، وهو الشخص الذي يربط بين البرامج والأهداف ويعمل على تجسيد الأهداف والمهارات السلوكية، وعليه فلابد للأستاذ أن يكون في المستوى المطلوب الذي تقوم عليه العملية التعليمية في المؤسسة الجامعية.(محمد مصطفى أسعد،2000م، ص 137 .)

وللأستاذ الجامعي عدة مهام يقوم بها كالتدريس والإشراف على مذكرات التخرج والبحوث والتربصات الميدانية والاجتماعية البيداغوجية والإدارية، بالإضافة إلى تحضير الامتحانات وتصحيحها .... الخ.

ويشير الدكتور"عبد الفتاح أحمد جلال" في مقال له حول إعداد هيئة التدريس أنه يجب تحديد وظائف عضو التدريس في الجامعة ومسؤولياته وواجباته ،ويؤكد بعد ذلك على أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بوظيفتين هما: (فضيل دليو وآخرون ،2001م، ص 89)

- التدريس والتوجيه العلمي للطلاب.
- إجراء البحوث العلمية والإشراف عليها.

كما أن هناك مسؤوليات تضاف إلى عضو هيئة التدريس أثناء حياته الوظيفية من أهمها : المشاركة في إدارة الجامعة أو الكلية أو القسم العلمي .

وبالإضافة إلى المهام السابقة نجد أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بمهام أخرى منها الإرشاد الأكاديمي في نظام الساعات المعتمد بالنسبة للبرنامج وتطوير المناهج الدراسية وتأليف الكتب أو المشاركة فيها.

وخلاصة القول أن الأستاذ الجامعي هو الأساس الأهم ضمن القواعد التي تقوم عليها الجامعة ، لذا فلا بد من الاهتمام به من جميع النواحي علمية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية، حتى يتمكن من تأدية مهامه على الوجه الأكمل.

2 – الوضعية العامة للأستاذ الجامعي:

تزخر الدول النامية بشتى الخيرات من بترول ومعادن وغيرها، مما يفترض أن توجهها إلى صناعة متطورة تغزو بها العالم فضلا عن الاكتفاء.لكن ما نراه اليوم هو العكس لأن هذه الدول لا تستغل بشكل أمثل مواردها ، وتتميز بضلالة الاستثمار وقلة المدخرات وانخفاض الدخل القومي ، مما جعلها لا توفر لسكانها إلا القدر القليل من احتياجاتهم.وتعد الجزائر واحدة من هذه البلدان التي تتخبط في مشاكل عديدة وتعاني من التبعية بأبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية خاصة في ظل العولمة واقتصاد السوق.

إن مجموع المشاكل التي يعيشها الفرد ينصب تأثيرها على جميع المجتمع بمختلف تفرعاته ، وكان من نتائجها التأثير السلبي لهذه المشاكل على نظام من أهم الأنظمة المكونة للمجتمع وهو النظام التعليمي، الذي تشكل الجامعة أحد أهم لبناته، فما يقال عن الكل يقال عن الجزء ، لذا يحق لنا أن نتساءل عن الوضع الذي يعيشه الأفراد المكونون لهذا النسق في ظل هذه الظروف والمعطيات التي لها تأثير على الأستاذ الجامعي، لأنه إنسان بكل ما تحمله الكلمة من معنى. فله حاجاته واتجاهاته وميوله وقدراته وآماله وطموحاته ، وله حياته بشقيها الشخصي والاجتماعي،وليس تابعا لصورة مثالية مجردة من الزمان والمكان. ولكنه محصلة لعوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية يتأثر بها ، وفي بعض الأحيان يصبح أسيرا لها .(جلال محمد صبري ،1992م،ص 167)

إن هذه العوامل والظروف والتحديات التي يعيشها الأستاذ الجامعي تؤدي في غالبيتها إلى هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الخارج –في حين أن البلد في أمس الحاجة إليها – أو إلى

هدرها،فأصبحنا نرى قلة الكفاءات برغم تواجدها في المجتمع ،وهذا انعكاس للواقع العام الذي يعيشه الأستاذ خارج الجامعة وللمناخ العام الداخلي في جانبيه المادي والمعنوي، ويبدو هذا جليا من خلال نقص المكافآت المادية والعدالة الاجتماعية والفرص المتكافئة، بالإضافة إلى الأمر المتعلق بتقدير شخصية الأستاذ واحترام رأيه، وإتاحة فرص المشاركة الايجابية في الرأي واتخاذ القرارات .

إن مكانة الأستاذ في المجتمع تحدد وفقا للعلاقة بين الأستاذ والواقع الاجتماعي تلك المكانة التي يحددها لنفسه وفقا لقناعته، أو يرسمه له الآخرون بشكل أو بآخر ، فالأستاذ حين يدخل في علاقة مع الواقع الاقتصادي والسياسي يصبح في أزمة مع السلطة السياسية ،وحين يأخذ موقفا انسحابيا من مجتمعه وجامعته، يصبح في أزمة انعزال وتغريب عن الواقع ، وحين يتخلى عن التحديث وينكص إلى تراثه يصبح في أزمة عصرية ، وحين يشكل أيديولوجية على حساب التراث يزداد تغربا واغترابا. (أحمد مجدي حجازي ،1985، ص7)

هي ملامح الوضعية التي يعيشها الأستاذ الجامعي أو يضطر لعيشها بسبب الضغوطات والمشاكل المفروضة عليه والتي تقيده في سياج وتعيق حريته.

إن التطرق لمختلف الظروف التي يعيشها الأفراد – والأستاذ باعتباره فردا منهم – جاء من باب التعرف على الوضعية العامة للأستاذ الجامعي، والتعرض لأهم المشاكل التي تقف حجر عثرة في طريق تحقيق هذا الأخير للمهام المنوطة به، فهي تتفاعل مع مجموع الظروف والوضعية التي يحياها الأستاذ ويعيشها على جميع النطاقات.

هذا ورغم كل ما سبق وأكثر، فإن الأستاذ الجامعي تنتظره أدوارا يلعبها ومسؤوليات على عاتقه من خلال الوظائف والمهام التي يقوم بها– والتي سنعرضها لاحقا– وسط هذه الظروف والتحديات.

3– وظائف الأستاذ الجامعي:

يتفق الباحثون في مختلف العلوم أن الإنسان هو جوهر الدراسات، وأنه محور الاهتمام في أيِّ مؤسسة، كون التطور يحدث في مخرجات أفكاره وجهوده وإبداعاته، مما جعل العلم الحديث يقرّ بذلك، حيث يقع على مفهوم التنمية البشرية عبء تحقيق أهداف التنمية الشاملة في

المجتمعات الإنسانية، وفي هذا السياق كان أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من أهم مدخلات التعليم الجامعي ،باعتبار أن نوعية أساتذته أهم عناصر الكفاءة والجودة، وذلك من خلال القيام بمهام ووظائف لأجل تحقيق الأهداف المرجوة والمطلوبة من الجامعة. وبالرغم من صعوبة حصر الوظائف الرئيسية للجامعة ومسؤولياتها نحو عالم المعرفة ومجتمعها، إلا أنه يمكن التأكيد على وجود اتفاق على الوظائف الثلاث التالية :

- إعداد الإطارات ونقل المعرفة والمحافظة عليها.
- البحث العملي.
- خدمة المجتمع .

وبديهي أن تشتق مهام أو وظائف الأستاذ الجامعي من هذه الوظائف، لذا تتعدد وظائف الأستاذ الجامعي مابين الوظائف الأكاديمية التي يقوم بها،لأن هناك مسؤوليات تضاف إليه أثناء حياته الوظيفية ، وهي عبارة عن الوظيفة الإدارية التي يقوم بها أهمها المشاركة في إدارة الجامعة أو الكلية أو القسم، بالإضافة إلى الدور القومي والعالمي .(ضياء الدين زاهر، 1995، ص 42)

3-**1 الوظيفة الأكاديمية للأستاذ الجامعي** : إن مهمته المحافظة على رأس ماله الأكاديمي وتطوير ذاته، وذلك بالتحضير الدائم للتدريس ومتابعة ما يستجد في موضوع تخصصه والمحافظة على استمرارية أبحاثه، ومحاولة تعلم مهارات جديدة لخدمة المجتمع الذي ينتمي إليه .هذا وقد تطغى أيٌّ من هذه المهام على بقية المهام الأخرى، تبعا لميول الأستاذ حسب أولويات اهتمامه وظروف الجامعة والمجتمع الذي يعيش فيه.فقد أوضحت بعض الدراسات أن الأستاذ الجامعي يقضي حوالي64 % من وقته في التدريس، و14 % في الأبحاث، و4 % في خدمة المجتمع، و18 % في خدمة الجامعة، إلا أن الوقت المخصص للتدريس لا يزيد عن55 %، والبحث العلمي لا يزيد عن25%. لذا يعتبر التدريس العمل الرئيس للأستاذ الجامعي ،وذاك حتى في الجامعات التي تُعير البحث العملي جانبا كبيرا من اهتمامها.(فاروق عبده قلية ،1997، ص56- 57)

وقد يؤثر سلبا على أداء مهام الأستاذ الجامعي على أكمل وجه ،فإذا ازدادت الأعباء التدريسية ،إما بزيادة عدد الطلبة المسجلين ،أو زيادة عدد المقررات، فسيكون ذلك على حساب الأبحاث وخدمة المجتمع والجامعة .

3-2 الأستاذ الجامعي ومهام البحث العلمي:تنفرد الجامعة عن غيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى (مدارس،ثانويات، مراكز تكوين) بميزة قيامها بالبحث العلمي ، وباعتبار أن وظيفة الأستاذ من وظيفة الجامعة، فإنه يمكن القول أن انصراف الأستاذ للتدريس تُضعِف فيه النزعة الإبتكارية،بعكس البحث العلمي الذي يساعده على تنشيط عقله ونمو فكره، وبذلك يساهم في خدمة مجتمعه. فالوظيفة البحثية هي السبيل الوحيد للنمو والتطور على مختلف الأصعدة التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وتنقسم الأبحاث إلى أبحاث أساسية تهدف إلى الكشف عن مكونات الكون ، وأبحاث تطبيقية تهدف إلى الوصول لاستخدامات محددة . وإذا كان معظم أساتذة جامعاتنا يركزون على النوع الأول من الأبحاث والذي يسميه بالبحث الخاص ،ولو أن فيه إنفاق كبير للوقت والجهد والمال والفكر.(بشير معمرية ،2001،ص5)

فإن الدول المتقدمة ركزت على الأبحاث التطبيقية التي تتم في شكل فِرق بحثية من أجل علاج مشكلات التنمية وخدمة المجتمع،مما جعلها تقطع خطوات هائلة في طريق التقدم . وعموما فإن وظيفة البحث العلمي التي يقوم بها الأستاذ الجامعي تتضمن ما يلي :

- التدريب على البحث العلمي وأساليبه ، ويتحقق أثناء إعداد درجتي الماجستير والدكتوراه.
- التأليف في مناهج البحث وتقنياته .
- الاستمرار في ممارسة البحث العملي والنشر العملي في ميدان تخصصه .
- حضور حلقات البحث التي تنظم لصالح الباحثين المبتدئين والمشاركة في تنشيطها ومناقشتها.
- ممارسة الإشراف العلمي على درجتي الماجستير والدكتوراه .
- قراءة موضوعات البحث العلمي للطلبة وإعطائهم توجيهات وإرشادات في البحث.

- حضور الملتقيات العلمية والمؤتمرات والندوات الوطنية والدولية التي تنظم في ميدان تخصصه والمشاركة فيها[2]،كون حضور هذه الملتقيات والمؤتمرات والندوات يخلق جوا من النقاش العلمي والتعرف على أفكار العلماء والباحثين وتجاربهم على كل المستويات الإقليمية والعالمية، خدمة لرفع المستوى العلمي والمهني للأستاذ ، فالأساتذة والباحثون المنعزلون في مجتمعاتهم وجامعاتهم يكون تقدمهم في مجال تخصصهم ضئيلا ، وأبحاثهم بعيدة عن مستجدات العلم.

إنتحقيق هذه المهام المتعلقة بالبحث العلمي مرهون بمجموعة من الإمكانيات والدوافع التي تضمن السير السليم للبحث العلمي، فإذا ما كانت هناك عوائق تعترض الأستاذ الجامعي في القيام بوظيفته البحثية – وهو ما نراه اليوم في واقعنا – فإنها ستؤثر سلبا على الإنتاج والبحث العلمي ، ومنها : (كمال بوناح، 1999،ص59)

- لا توجد نصوص واضحة في لوائح الجامعات ومعاهد التعليم العالي تنص على تخصيص وقت للبحث العلمي ضمن واجبات أعضاء هيئة التدريس.
- قيام أعضاء هيئة التدريس بأعمال إضافية في المجال الجامعي، مما يؤثر سلبا على الوقت والجهد الذي يمكن أن يخصص للبحث العلمي.
- ضآلة تسهيلات البحث العلمي(مكتبات،سكرتارية ....) فبعض الجامعات الجزائرية لا تتوفر على مكاتب للأساتذة للبقاء بها واستقبال الطلبة والقيام بمهامهم.
- عدم وجود الحوافز المادية والمعنوية التي تساعد على القيام بمجهودات البحث العلمي وإنجازه، لذا يحاول كثير من الأساتذة الارتباط بأعمال إضافية خارجية تحول بينه وبين رسالته البحثية.

هذا ولابد من الإشارة إلى النسبة الضئيلة جدا التي تخصصها الحكومة من ميزانية الدولة للبحث العلمي والتي لا تبتعد عن الصفر بكثير، وهو شأن بعيد عن طموحات الدول المتحضرة.

3 –3 –وظيفة التدريس :تطلق اللوائح لفظ (عضو هيئة التدريس) على أستاذ الجامعة، أي أن من مهامه الأساسية القيام بتدريس الطلاب في مرحلة الليسانس أو في الدراسات العليا. وقد أوشكت مهنة التدريس أن تكون علما قائما بذاته، وهو " علم التعليم الجامعي " فقد أصبح لها

أصولها وعلومها ومهاراتها وتقنياتها، إذ هي – أي مهنة التدريس – تتناول : علم التعليم الجامعي ، إدارة الجامعة واقتصادياتها ومناهجها وطرق التدريس بها، وخصائص طلابها وأساليب الاختبارات الجامعية ، وتقويم الجامعة بكافة عناصرها .وتعتبر هذه الوظيفة التقليدية أكثر التصاقا بالأستاذ الجامعي وبالجامعة منذ نشأتها ، وتشمل إلقاء المحاضرات والدروس التطبيقية ،ووضع الامتحانات وتصحيحها وتدريب الطلاب....الخ. وهي بذلك تؤدي إلى انتشار المعرفة والحفاظ على الثقافة،كما أنها تتضمن مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

☯ التخطيط لإعداد الدروس وإلقائها سواء في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج من حيث :

- تحديد الأهداف إجرائيا.
- تحديد مضمون الدروس (مفاهيم ،حقائق، معلومات...) .
- تحديد الأنشطة (طرق التدريس،وسائله،أساليبه...) ما يقوم به الأستاذ ، وما يقوم به الطالب.
- تحديد أساليب التقويم (مدى تحقق الأهداف) .
- تأليف الكتب في التخصص الذي يدرِّسه الأستاذ .
- تطوير مناهج التدريس في التخصص الذي يدرِّسه الأستاذ .
- العمل ضمن اللجان البيداغوجية .
- إتقان اللغة التي يدرس بها .(بشير معمرية ،2001،ص6)

ورغم أهمية التدريس فإن الجامعة الجزائرية إذا افترضنا بأنها تحرص على توفير المؤهلات الأكاديمية لدى الأستاذ ،إلا أنها تفتقر للآليات القانونية لتقويم الأستاذ أثناء حياته التدريسية ، ولا تهتم بسلوكه داخل قاعة الدرس وخارجها ومقدرته على القيادة وأدائه من خلال إيصال المعلومات.

3-4 – وظيفة خدمة المجتمع : إن الخدمة العامة للمجتمع أصبحت وظيفة أساسية للأستاذ لا يقل شأنها عن وظيفتيْ التدريس والبحث العلمي ، حيث أن كليات وأقسام الجامعة المختلفة الزراعية منها والتجارية والصناعية والطبية والاجتماعية والأدبية... من أفضل الأماكن التي يؤدي الأستاذ الجامعي دوره في تقديم العلم وتطبيقه في سائر ميادين التنمية الاجتماعية ،خاصة

منها في مجال الزراعة والصناعة ، وقطاع الخدمات الذي يقوم بوظائف سائر الخدمات المالية والإدارية والصحية والإسكان والمياه والكهرباء والمواصلات ، وحتى خدمات التعليم نفسه، وكل ما يدخل في الخدمة الخاصة والعامة. وعموما فإن وظيفة الأستاذ في خدمة المجتمع وتنميته تتم في جانبين :

☯ داخل الجامعة : وتتضمن المشاركة في النشاطات غير الدراسية التي يقوم بها الطلبة، كإلقاء المحاضرات في موضوعات علمية في تخصصه العلمي، والمشاركة في الندوات الطلابية والثقافية .

☯ خارج الجامعة : وتتضمن ما يلي :

✍ القيام بالبحوث التي تعالج مشكلات المجتمع وتساهم في حلها.

✍ تقديم الخبرة والمشورة إلى المؤسسات التي تطلبها .

✍ المشاركة في الندوات العلمية التي تنظم في قطاعات غير جامعية بتقديم أعمال علمية فيها.

✍ الإسهام في الدورات التدريبية لتكوين الإطارات العلمية المسيرة للمؤسسات .

✍ تأليف الكتب في ميدان تخصصه وتكون موجهة للمثقف بصفة عامة .

✍ الترجمة ونقل المعارف في ميدان تخصصه من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية .

✍ إتقان اللغة العربية التي يستطيع أن يفيد بها مجتمعه .(لافي ماجد العربي ، 1999م ،ص 50)

إلا أن واقع الأستاذ في خدمة المجتمع خاصة ما تعلق بالتنمية ، فهي لا تزال واهية ضعيفة جدا، فمعظم مشروعات التنمية تعتمد على الخبرات الأجنبية، والبحث العلمي الذي ينجز في الخارج بواسطة الشركات العالمية ودُور الخبرة.

كما أن المشروعات الإنمائية نفسها تعتمد على الإنتاج الأجنبي في كل شيء تقريبا وتنتهج أسلوب" تسليم المفتاح".

وهذا نتيجة ضعف إشراك الجامعة والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي في مشروعات التنمية التي تؤدي إلى عدم ظهور النشاطات الإبداعية ، وحتى إن وجدت فإنها تتعرض لعدة

عراقيل، كما أن بحوث بعض الأساتذة في هذا الجانب عادة ما تكون مُعدَّة لغرض النشر في الخارج والالتحاق بجامعاته أو لغرض متطلبات الترقية في الجامعة.

3-5 – الوظيفة الإدارية :

تضاف مسؤوليات إلى الأستاذ الجامعي أثناء تواجده في الجامعة – فضلا عن الوظائف السابقة – فهو يعتلي مناصب إدارية منها رئيس الجامعة،نائب رئيس الجامعة، عميد الكلية،رئيس قسم،نائب رئيس قسم، إلى جانب الأعمال الإدارية التي يكلف بها عضو هيئة التدريس بالجامعة، من اشتراك في الأنشطة والخدمات الطلابية واللجان الفنية النوعية، وأعمال الامتحانات. وتختلف اختصاصات ومسؤوليات أساتذة الجامعة في المجال الإداري تبعا لاختلاف المناصب الإدارية التي التحق بها هؤلاء الأستاذة ، فيما يخص تصريف الشؤون المالية ومجال شؤون الطلاب والدراسة والامتحانات وما إلى ذلك من الشؤون العلمية والإدارية المختلفة. ولكن رغم أهمية هذا الدور لدى الأستاذ الجامعي إلا أن ذلك يؤثر سلبا على عدد الساعات التدريسية التي يقوم بها،وهذا التأثير يختلف من أستاذ لآخر حسب درجته العلمية، حيث تقل كلما ارتفعت الدرجة العلمية للأستاذ، وهو ما يؤدي إلى التقليل من الكفاءة العلمية لعضو هيئة التدريس بالجامعات، لاعتمادهم على خبرات أقل في العملية التدريسية ، مما ينتج عنها خريجين ذوي مستوى متواضع لعدم الاستفادة من خبرات الأساتذة في تدريس الطلاب.[1]وما يقال عن التدريس يقال عن البحوث،فعدد البحوث يزيد كلما قلت الدرجة العلمية للأساتذة،وذلك راجع لنظام الترقيات، الذي ينصّ على أن يتقدم عضو هيئة التدريس بعدد معين من الأبحاث والدراسات للترقية لدرجة علمية أعلى، وبعد الترقية تصبح مهمة الأبحاث والدراسات لها دور في حياة أغلب الأساتذة، وكذلك عندما يعتلي الأستاذ منصبا إداريا فإنه يشغله عن وظيفته الأساسية وهي البحث العلمي، ولو أن بعض الدوريات العربية تقوم بنشر أبحاث غير مكتملة لمن احتل مركزا إداريا من باب المجاملة.[2]

وما يقال عن التدريس والبحث، يقال عن حضور المؤتمرات العلمية والمحلية والعالمية وعن الإشراف على الرسائل الجامعية ،وكذلك خدمة المجتمع حيث تنقص الاستشارات العلمية التي يقوم عضو هيئة التدريس المُرقَّى لكثير من الهيئات الحكومية وبعض مشاريع القطاع الخاص.

إن المناصب الإدارية كثيرا ما تضع الأستاذ الجامعي في صراع بين العمل الأكاديمي والعمل الإداري .

3-6 – الوظيفة القومية والعالمية للأستاذ الجامعي :

زيادة على الوظائف السابقة للأستاذ الجامعي ، نجد الوظيفة القومية والعالمية، وذلك من خلال القيام بعدة أدوار والتي ترتكز في خدمة الوطن في الحقل السياسي داخليا أو خارجيا، لأنه لا يوجد من هو أكثر تأهيلا وإعدادا منه ، وهذا كي يضطلع بالدور السياسي الهام.[1] لذا فإنه من المفروض أن يقوم بعضوية أو رئاسة مختلف المجالس السياسية ،كما يفترض أن يحتل المناصب التنفيذية العليا كرئاسة الحكومة أو رئيس وزراء لما لهذه المسؤوليات من صعوبات وتعقيدات لا ينوء بحملها إلا أولو العلم من أساتذة الجامعات.

كما أن الأستاذ الجامعي بإمكانه في مجال السياسة الخارجة شغل أكثر المناصب حساسة في العمل الدبلوماسي كسفير أو مستشار أو شغل منصب هام في المنظمات الدولية المختلفة.[2] ويتضح دوره كذلك في مجال زيادة الإنتاج والدخل القومي من خلال تطوير البحث العلمي والتربوي وتكوين إطارات قادرة على خدمة الوطن ورفع الإنتاج، بل إن دوره يتعدى إلى رفع وزيادة الدخل القومي عن طريق جلب العملة الصعبة ورؤوس الأموال من الخارج بشغله مناصب عديدة في الجامعات الخارجية العربية والأجنبية .

ويمتد دوره إلى الحقل الإعلامي لتعبئة الرأي العام للقضايا الهامة وتبصيره حول كل ما يحيط به من وقائع ومستجدات،بالتحليل والمناقشة وإعطاء تفسيرات لمختلف الظواهر بهدف السعي المستمر نحو التجديد والتنمية الشاملة ومواكبة رهانات العصر.

إن الوظيفة القومية والعالمية للأستاذ الجامعي تعتبر من الوظائف الثانوية أو المستبعدة تقريبا نتيجة للظروف والضغوط المختلفة التي يعاني منها بدءا بالضغوط السياسية لأن معظم المناصب السياسية الحساسة في مختلف الهيئات التشريعية أو التنفيذية لا يعتليها الأساتذة الجامعية ، بل أصحاب النفوذ السياسي والمالي،كما أنه لا يزال يتخبط في المشاكل والمعوقات الاجتماعية كتدني الراتب وغياب السكن وغيرها،بل وحتى حرية الرأي للتعبير عن آرائه ووجهات نظره.

4- خصائص الأستاذ الجامعي : يعتبر الأستاذ الجامعي فرد من المجتمع، وعضو في هيئة التدريس التي تشكل مجموعة متجانسة من المثقفين الذين تربطهم علاقة الزمالة الأكاديمية ووحدة الأهداف، فإنه يجب أن تتوفر فيه خصائص معينة تمكنه من القيام بوظائفه على أكمل وجه[1](حسن البشير الطيب ، 1984،ص 59) وتتمثل الخصائص في :

4-1 - الخصائص الشخصية :

☯الاتزان والدفء والمودة : تشير دراسات عديدة إلى أن خصائص شخصية المعلم تؤثر في سلوك الطلاب التحصيلي،وغير التحصيلي فقد أشارت دراسة "ريانز)"(ryans 1960م إلى ارتباط فعالية التعليم بخصائص المعلم الانفعالية،أقوى من ارتباطاهم بخصائصهم المعرفية، حيث تبين أن المعلمين الأكثر فعالية،يمتازون بالتسامح تجاه سلوك طلبتهم ودوافعهم ويعبرون عن مشاعر ودية حيالهم كما ينصتون لطلابهم ويتقبلون أفكارهم ويشجعونهم على المساهمة في النشاطات المختلفة.(عبد المجيد نشواتي ،1998م، ص 237)

☯ المظهر العام المناسب: فالأستاذ يقضي مع طلابه ساعات طويلة يوميا ، وهذا يقتضي منه الحرص والالتزام في مظهره العام والشخصي،فهو قدوة لطلابه، وعليه أن يكون مقبولا في لباسه ورائحته دون مغالاة، بحيث لا يكون مجال انتقاد طلابه ولا ملفتا للاهتمام في غير موضوع التعليم.(السيد سلامة الخميسي ،2003،ص267)

☯ أن يكون على درجة كبيرة من المرونة:بحيث يستطيع الاستمرار في التعليم ويكسب المعارف والمهارات المختلفة،التي يحتاجها في ممارسته لعملية التدريس وأن يتوافر لديه استقرار لتجريب كل فكر جديدة مع طلابه. (أحمد حسن اللقاني و قارعة حسن محمد ،1995م، ص 12)

☯ يتسم بسمات المؤمن بالله وأن يلتزم في سلوكه مع الآخرين بالمنهج الإيماني ويكون قدوة صالحة لطلابه حيث أنهم يتأثرون بالسلوك المقصود وغير المقصود لأستاذهم.(على راشد ، 1996،ص 55)

☯ الحماس : بينت بعض الدراسات وجود ارتباط ايجابي بين حماس الأستاذ ومستوى تحصيل طلابه كما بينت الدراسات أن الطلاب أكثر استجابة نحو الأستاذة المتحمسين ونحو المواد التي تقدم بأسلوب حماسي. (عبد المجيد نشواتي،1998، ص 239)

☯ يتقبل اقتراحات الطلبة :حيث أكدت دراسة "يوسف معاش" 1993م وجود ارتباط ايجابي بين تقبل الأستاذ لاقتراحات الطلبة ونتائجهم الدراسية. (يوسف معاش ، 1993 ،ص 13)

☯ العدل : على الأستاذ أن يكون عادلا في معاملته بين الطلبة سواء في علاقاته معهم أو أثناء اختبارهم وتقويمهم .

☯ الدقة في المواعيد : وبذلك يعطي لطلابه نموذجا حيا لهذه الدقة.

☯ الثقة بالنفس : فلأستاذ يجب أن يكون واثقا من نفسه جدير بالثقة ذو ضمير حي، لذا فأحاديثه تتسم بالصدق وهو دائم الحرص على الوفاء بالعهد والوعد.

☯ القدرة على مواجهة الآخرين سواء كانوا طلابا أو زملاء الجامعة أو الرؤساء.

☯ المثابرة والإصرار : وذلك للبحث عن المزيد من المعلومات والحقائق والتفسيرات،كما أنه ذو نظرة متفائلة إلى المستقبل.

☯ الأمانة الفكرية:حيث يقوم بالبحث عن الحقائق والوصول إلى القوانين والنظريات دون تعصب فكري.

☯ الصبر :إن تعرض الأستاذ لمستويات عقلية ومستويات أخلاقية واجتماعية متنوعة من الإداريين والأساتذة والزملاء و الطلبة يستدعي منه أن يتحلى بالصبر والتسامح وطول البال حتى يتحمل القيام بدوره ومهامه.

4-2 - الخصائص المهنية : يمكن أن نجملها في التالي :

☯ حب التعاون مع الزملاء وإدراك أهميته، فبتعاون الأستاذ مع زملائه في المهنة تحصل بينهم علاقة تأثير وتأثر،حيث يستفيد الأساتذة من خبرات ومعرفة بعضهم البعض، كون مصادر المعرفة تختلف من أستاذ لآخر.

- تنمية علاقته بطلابه بحيث يجعلها تتميز بالود والأبوة والاحترام، ولكنها علاقات في الحدود المهنية للأستاذ .
- يسهم في تقدم قسمه وكليته وجامعته بالعمل الفعال وبتقديم المقترحات لحل المشكلات التي تواجه العمل الجامعي.
- يعمل دائما على نموه الذاتي وتطوير مستواه الأكاديمي والفني والمهني بالبحث والإطلاع والابتكار والإبداع .
- أن يكون قادرا على الجمع بين وظيفة البحث العلمي والتأليف، ووظيفة التدريس في وقت واحد.
- التمكن من مجال تخصصه فهو واسع الإطلاع في هذا المجال و يشعر طلابه دائما بعلمه الغزير.
- التخطيط العالي لمحاضراته: وهو تخطيط مرن قابل للتغيير وفق ظروف المواقف المختلفة.
- العلم بالأهداف التعليمية والتربوية: فهو على علم بهذه الأهداف ويسعى إلى تحقيقها، وهو بذلك متكيف مع حاجات طلابه واهتماماتهم وكفاءاتهم، ويستخدم خبرات طلابه لإثراء محاضراته.
- يمتلك مهارات الاستحواذ على انتباه طلابه خلال محاضرته وذلك بتنويع المثيرات التي يستخدمها
- تحفيز الطلبة على التعلم الذاتي وتوجيههم لذلك والاعتماد على أنفسهم، كما يتابع طلابه ويهتم بمشاعرهم وبتقدمهم العلمي ويحرص على تنمية الاتجاهات العلمية عندهم كالموضوعية والأمانة العلمية والتفتح الذهني وحب المعرفة والسعي في طلبها، والتروي في اصدرا الأحكام وغيرها.
- القدرة التعبيرية العالية،حيث أظهرت دراسة "أبرامي وزملائه"(abrami et al) 1982م التي اهتمت بأثر القدرة التعبيرية للأستاذ على تقويم الطلاب له، وقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن الأستاذ الجامعي ذو القدرة التعبيرية الجيدة يحظى بتقدير طلابه له، على أنه أعلى

كفاءة على بقية الأستاذة ،أي الذين لا يستطيعون التعبير عن أفكارهم ومعلوماتهم بشكل يجعل الطلاب أكثر فهما واستيعابا

- مراعاة الفروق الفردية بين طلابه بشكل يجعلهم أثناء العملية التدريسية، فهو ينوع أساليب الفرص،ويضرب الأمثال المختلفة ويستخدم وسائل تعليمية مناسبة حتى يحقق أهداف محاضرته مع جميع الطلبة
- الذكاء المناسب،فالعمل التعليمي يتطلب ذكاء مناسبا، فالذكاء المناسب يساعد الأستاذ على اتخاذ الإجراءات الملائمة لمعالجة المشاكل التي تعترضه وتوجيه الطلبة نحو الأفضل.[5]

4-3 - الخصائص الاجتماعية والثقافية :

- يكون على علم بما يدور حوله من أمور ومشكلات سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو العالمي.
- يشترك مع طلابه في بعض الأنشطة الاجتماعية المناسبة، وهو بذلك يحاول أن يعطي للطلاب قولا وعملا

نموذجيا للسلوك الاجتماعي الصحيح وكيفية التكيف مع الجماعة .

- يساهم بفعالية في الأنشطة الاجتماعية بالمجتمع المحلي في المناسبات الخاصة، وتكون هذه المساهمة منه إما

بالحضور في الاجتماعات، أو البحوث وبالمقالات، وتوعية الطلاب بأهداف مثل هذه المناسبات.[1]

- أن يكون ملتزما يقيم وعادات وتقاليد المجتمع، لأن الأستاذ هو قدوة الطالب.[2]
- شعوره بالمسؤولية الاجتماعية وهي ذات عناصر ثلاث، الاهتمام (الارتباط العاطفي بالمجتمع الذي ينتمي إليه)، الفهم (فهم تاريخه العربي والإسلامي، فهم المغزى الاجتماعي لأفعاله) ،المشاركة (اشتراك الأستاذ مع أفراد المجتمع في إنجاز الأعمال) .[3]

خلاصة:

يتبوأ الأستاذ الجامعي مكانة هامة في الجامعة المتواجد بها، ومنها إلى المجتمع الذي ينتمي إليه . ورغم الصعوبات والعوائق التي تعرقل دوره المنوط به ومهمته الأساسية بدء بغياب قانون خاص به دقيق وواضح يضمن له عيشا كريما من خلال توفير أساسيات وشروط الحياة الحضارية إلى سياسة تهمشه وتبعده عن مكانته وحقه في البحث والاعتراف بمبادراته في إنجاز القرار على أعلى المستويات.

وللأستاذ الجامعي وظائف متعددة هامة جدا تعدى التدريس والبحث العلمي كونه يحتل دورا أساسيا في المجتمع بما يسعى إلى تحقيق تنميته وخدمته ، بل حتى تمثيل الدولة داخليا وخارجيا بم يحوزه من كفاءة علمية يجعله الأحق بذلك، وهذا كله ضمن الخصائص التي يتميز بها عن غيره من العاملين ،مما يجعله ذو تأثير واضح وجلّي يساعده في النجاح في أداء مهامه وبفعالية ،كل ذلك من خلال مختلف أوجه التفاعل الاجتماعي الذي يقوم به الأستاذ سواء بالجامعة وكل من فيها (إدارة، زملاء عمل،طلاب) أو على مستوى المحيط الخارجي الذي يشمل جميع مناحي حياة المجتمع،بما يساهم فيه من فعاليات تتوافق ودوره فيه،وتتطلع إلى الرقي به وتحقيق مستوى أفضل من التناغم العلمي، والحِراك الثقافي الجاد

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1-الدراسة الاستطلاعية:

2-**المنهج المستخدم:**

3-حدود الدراسة :

4-**عينة البحث :**

5-أدوات جمع البيانات :

6- الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة

7-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1-الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية مرحلة هامة في البحث العلمي نظرا لارتباطها بالميدان،من خلالها نتأكد من وجود عينة الدراسة وحسب عبد الرحمان العيسوي الدراسة الاستطلاعيةهي دراسة استكشافية تسمح للباحث بالحصول على معلومات أولية حول موضوع بحثه كماتسمح لنا كذلك بالتعرف على الظروف والإمكانيات المتوفرة في الميدان، ومدى صلاحيةالوسائل المنهجية المستعملة قصد ضبط متغيرات البحث (**العيسوي، 1989، ص 118**).

ومن أهداف الدراسة الاستطلاعية ما يلي:

- التعرف على عينة الدراسة الممثلة.
- معرفة مدى ملائمة وفهم أداة الدراسة
- دراسة الخصائص السيكومتريةللأداة .

حيث أجرينا الدراسة الاستطلاعية بقسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، واعتبرنا طلبة فيم علم النفس والأساتذة نموذج للدراسة الميدانية وهي مرحلة مهمة من أجل جمع المعلومات الأولية عن موضوع البحث وتعديل أدوات الدراسة، وتكيفها مع موضوع البحث بدقة.

2- المنهج المستخدم في الدراسة:

يعتبر المنهج ضروري لأي بحث فهو الطريق الذي يتبعه الباحث من أجل الحصول علة نتائج بطريقة علمية ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي من أجل معرفة صعوبات تطبيق نظام LMD من وجهة نظر الأستاذ الجامعي تقيم علم النفس لأنه المنهج الأكثر استعمالا من طرف الباحثين في مثل هذه الدراسات كونه يصف الظواهر وممارسات الموجودة والمتاحة للدراسة والقياس كما هي، ويستطيع الباحث أن يصفها ويحللها.

3- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من أساتذة قسم علم النفس البالغ عددهم 50 أستاذا، وأيضا طلبة ماستر كل التخصصات البالغ عددهم 200 طالبا وطالبة وطلبة السنة الثالثة ليسانس البالغ عددهم 198 طالبا وطالبة وتم اختيار هذه الفئة لتمكنهم من نظام (LMD).

4- عينة الدراسة:

تعرف العينة بأنها مجموعة جزئية مميزة ومنتقاة من مجتمع الدراسة فهي مميزة منحيث أن لها نفس خصائص المجتمع ومنتقاة من مجتمع الدراسة، وفق إجراءات وأساليبمحددة، فحتى يتم اختيار عينة ما يجب أولا أن نعرف مجتمع الدراسة الذي هو موضوعاهتمام الباحث وعندما نتحدث عن المجتمع نتحدث عن عدة أنماط من المجتمعات. **(تل، 2007، ص 96)**

ويتم اختيار العينة بعدة طرق منها الطريقة القصدية التي تم الاعتماد عليها فيالدراسة الأساسية، ويعرفها موريس بأنها أخيذ عينة عن طريق السحب بالصدفة من بينمجموع عناصر مجتمع البحث(**أنجرس، 2006، ص 304)**

حيث تمثلت عينة دراستنا في الجمهور الجامعي (الأساتذة والطلبة) مكونة من (70) أستاذا وطالبا.

5- مجالات الدراسة:

- **المجال البشري:** اقتصرت هذه الدراسة على طلبة وأساتذة قسم علم النفس بجامعة محمد بوضياف.
- **المجال الزمني:** 2022/2021
- **المجال المكاني:** شملت الدراسة من حيث المكان جامعة المسيلة محمد بوضياف قسم علم النفس.

التعريف بمكان الدراسة:

نبذة تاريخية عن جامعة محمد بوضياف (المسيلة):

في عام 1985 من خلال فتح معهد التعليم العالي في الميكانيك ثم في 1989 تم فتح معهد الهندسة المدنية ومعهد التقنيات الحصرية وفي عام 1992 أصبحت مركز جامعي، وأما في 2001 أصبحت جامعة من أربع كليات و23 قسما حاليا من 2016 تتكون الجامعة من سبعة كليات ومعهدين و26 مخبر للبحث العلمي، إضافة إلى مركز بحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية في طور الإنجاز والمدرسة العليا للأساتذة ومن المعروف عن الجامعة جودة وكفاءة

أساتذتها المقدر عددهم بحوالي 1306 والذين يقدمون دروسا في شتى الميادين لحوالي 300000 طالبا.

قسم علم النفس: افتتح قسم علم النفس خلال الموسم الجامعي 2001/2000 بموجب قرار وزاري 2000/392 المؤرخ في 2000/08/08 يقع القسم حاليا بالطابق الأول بالأمانة العامة سابقا بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة شرع خلال الموسم الجامعي 2009/2008 بتطبيق نظام جديد LMD وبعد إنشاء كلية جديدة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية طبقا للقرار الوزاري رقم 462 المؤرخ في 2010/12/13 تم بموجبه تأسيس قسم علم النفس كأحد الأقسام المكونة للكلية.

– الدراسة بالقسم بداية من السنة الثانية حيث يحتوي قسم علم النفس شعبتين رئيسيتين هما: شعبة علم النفس وشعبة علوم التربية، وتخصصات في طور الليسانس، الماستر، الأكاديمي... بالإضافة إلى التكوين في ما بعد التدرج (الماجستير) وكذا ما بعد التدريج الثاني (دكتوراه) نظام قديم ودكتوراه نظام جديد.

6– أداة الدراسة:

بالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة والأطر النظرية قمنا بتصميم استمارة استبيان مكونة من 23 عبارة موزعة على ثلاث أبعاد كما يلي:

البعد الأول(صعوبات متعلقة بالمنهاج): من العبارة 1 إلى العبارة 7

البعد الثاني (صعوبات متعلقة باللوائح): من العبارة 8 إلى العبارة 16

البعد الثالث (صعوبات شخصية): من العبارة 17 إلى العبارة 23

6-1 صدق المحكمين للأداة:

اتبع الباحث في تقنين الأداة على عدة أنواع من الصدق

صدق المحكمين: تم عرض الاستبيان في صورة الأولية على مجموعة من المحكمين بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة وعددهم (5) من مختلف الرتب العلمية، للحكم على مدى صلاحية الفقرات، وملاءمتها للدراسة، وكذلك مدى انتمائها للبعد الذي توجد فيه بالإضافة إلى النظر في صلاحيتها ودقتها وعدم تكرارها في أبعاد أخرى وسلامة صياغتها، وقد كانت الملاحظات التي أثرى بها السادة المحكمين المقياس كلها تتمحور حول تحسين الصياغة وقد تتم التزام الباحث بتوصيات المحكمين وأجرى التعديلات المطلوبة، وهي على النحو الآتي:

في البعد الأول:

تم تعديل العبارة (4)

- فكرة التعويض في المواد لا تساعد الطلاب في النجاح، أصبحت فكرة التعويض بين الوحدات لا تساعد الطلاب في النجاح.

وفي البعد الثاني (18) (22)

- لم أدرس مواد تتعلق بالتخصص. أصبحت ليس كل المواد المدروسة تتعلق بالتخصص.
- عدم توفير الجامعة قاعة أنترنت مخصصة للأساتذة والطلبة. أصبحت الجامعة لا توفر قاعات انترنت خاصة بالأساتذة.
- الجامعة لا توفر قاعة انترنت خاصة بالطلبة.

6-2 الخصائص السيكومترية للأداة:

أ/ الصدق

تم حساب صدق هذا المقياس كذلك باستخدام طريقة المقارنة الطرفية وذلك بترتيب الدرجات تنازليا ثم أخذ نسبة 27% من طرفي المقياس الأعلى والأدنى، أي ما يقابلها 8 درجات عليا و8 درجات دنيا ثم المقارنة بينهما باستخدام اختبار الدلالة الإحصائية (T_{test}) وبعدها يتم تفسير هذه القيمة وفقا لحالتين هما:

- إذا كانت قيمة الفرق لـ (T_{test}) دالة عند مستوى الدلالة (0.05 أو α=0.01) فهذا يعني أن هذا المقياس صادق لأنه استطاع أن يميز بين الطرفين.
- إذا كانت قيمة الفرق لـ (T_{test})غير دالة عند مستوى الدلالة (α= 0.05) فهذا يعني أن هذا المقياس غير صادق لأنه لم يميز بين الطرفين.

وبالنظر إلى قيمة اختبار الدلالة (T_{test}) كما هو موضح في الجدول رقم (02) يتضح بأن هذا المقياس صادق حيث بلغت قيمته (7.67)وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة(α =0.01):

الجدول رقم (02) يوضح صدق المقارنة الطرفية للاستبيان

الطرفين		إختبار التجانس ليفين F	مستوى الدلالة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
المقياس ككل	الأعلى	7.169	0.018	8	99,7500	9,73580	14	7.677	0,000	دال عند 0,01
	الأدنى			8	72,5000	2,44949				

ب/الثبات:

تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي باستخدام ألفا كرونباخ والقائم على أساس تقدير معدل إرتباطات العبارات فيما بينها بالنسبة للاستبيان ككل، وقد بلغ (0.73)، ومنه يمكن القول بأن هذا المقياس ثابت وصالح للاستعمال في الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) يوضح ثبات الاستبيان عن طريق التناسق الداخلي

المقياس ككل	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
	0.738	23

7-الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.24) وتم الاعتماد على بعض الاختبارات إضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية كذلك الاشكال البيانية كما يلي:

الأساليب الإحصائية الوصفية التالية: المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، اختبار الفا كرونباخ، اختيار T لعينة واحدة.

المتوسط الحسابي: هو متوسط مجموعة من الفقيم أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الاستبيان لأن التنقيط يتراوح كمن (01) إلى (03).

الانحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم نشأتها وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية.

معامل ألفا كرونباخ:

يقوم على أساس تقدير معدل إرتباطات العبارات فيما بينها

اختبار T لعينة واحدة:هو أحد الاختبارات الإحصائية وأكثرها استخداما في الأبحاث والدراسات التي تهدف للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسط عينتين.

الفصل الخامس: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

عرض وتفسير نتائج الفرضيات:

1- الفرضية الرئيسية:

2- الفرضية الفرعية الأولى:

3- الفرضية الفرعية الثانية:

4- الفرضية الثالثة:

عرض وتفسير نتائج الفرضيات:

1- الفرضية الرئيسية:

صعوبات تطبيق نظام LMD حسب تصورات الجمهور الجامعة مرتفعة. وللتأكد من هذه الفرضية قمنا بحساب الفرق بين متوسط استجابات المبحوثين على بعد الصعوبات المتعلقة بالوصاية واللوائح والمتوسط الفرضي وتحصلت على النتائج التالية:

الجدول رقم (03) يوضح صعوبات تطبيق نظام LMD حسب تصورات الجمهور الجامعي

المحور	المتوسط النظري		46			
صعوبات تطبيق نظام LMD حسب تصورات الجمهور الجامعي	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	درجة حرية	الحالة
	70	54.24	5.71	12.06	69	0.00

من خلال قيمة متوسط المبحوثين على صعوبات تطبيق نظام LMD حسب تصورات الجمهور الجامعي البالغ 54.24 وهي أكبر من المتوسط النظري البالغ 46 من خلال قيمة ت البالغة 12.06 عند درجة الحرية 69 وبدلالة 0.00 وهي أقل من 0.05، نستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط المبحوثين والمتوسط الفرضي أي أن صعوبات تطبيق نظام LMD حسب تصورات الجمهور الجامعي مرتفعة.

وتوافقت الدراسة مع دراسة روبيح ومجكوم التي توصلت إلى وجود صعوبات في تطبيق نظام LMD.

ونفسر ذلك خصوصية النظام (LMD) الذي يتميز بوجود مواد كثيرة وكذلك طول المقرر الدراسة بالإضافة إلى التغيرات التي فرضها النظام لاسيما الأرصدة والممرات والتعويض بين المواد الدراسية والوحدات التعلمية وهو الذي قد يجعل النظام معقد.

2- الفرضية الفرعية الأولى:

الصعوبات المتعلقة بالمنهاج في نظام LMD، وللتأكد من هذه الفرضية قمنا بحساب الفرق بين متوسط استجابات المبحوثين على بعد الصعوبات المتعلقة بالمنهاج والمتوسط الفرضي 18 وتحصلت على النتائج التالية:

الجدول رقم (04) يوضح الصعوبات المتعلقة بالمنهاج

المحور الأول	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
المنهاج	70	14	19.96	3.052	69	16.329	0.000	دال عند 0.01

من خلال قيمة متوسط المبحوثين على الصعوبات المتعلقة بالمنهاج البالغ 19.96 وهو أكبر من المتوسط الفرضي البالغ 14 ومن خلال قيمة ت البالغة 16.32 عند درجة الحرية 69 وبدلالة 0.00 وهي أقل من 0.05 نستنتج أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسط المبحوثين والمتوسط الفرضي الصعوبات المتعلقة بالمنهاج أي الصعوبات المتعلقة بالمنهج مرتفعة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة عادل أنشئ حيث توصلت إلى وجود صعوبات متعلقة بالمنهاج مرتفعة.

ونفسر ذلك بكثرة المواد الدراسية التي يصعب على الطالب تلقيها بصفة كلية، وكذلك بطول المنهاج ونجد معظم مواد التدريس نظرية لأنه مس الخبرات الميدانية مما نجد أقل خبرة في مجال تخصصه.

3- الفرضية الفرعية الثانية:

الصعوبات المتعلقة بالوصاية والوائح في نظام LMD،وللتأكد من هذه الفرضية قمنا بحساب الفرق بين متوسط استجابات المبحوثين على بعد الصعوبات المتعلقة بالوصاية واللوائح والمتوسط الفرضي وتحصلت على النتائج التالية:

الجدول رقم (05) يبين درجة الصعوبات المتعلقة بالوصاية واللوائح.

المحور الأول	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
الصعوبات المتعلقة بالوصاية واللوائح	70	18	17.74	2.817	69	-0.764	0.448	غير دال

من خلال قيمة متوسط المبحوثين على الصعوبات المتعلقة بالوصاية واللوائح البالغة 17.74 وهي أقل من متوسط الفرض البالغ 18 ومن خلال قيمة ت البالغة 0.76 عند درجة الحرية 69 وبدلالة 0.44 وهي أكبر من 0.05 نستنتج أنه توجد فروق غير دالة إحصائيا بين متوسط المبحوثين ومتوسط الفرض أي أن الصعوبات المتعلقة بالوصاية واللوائح متوسطة.

وتوافقت هذه الدراسة زكرياء عيلان 2015 ونفسر ذلك إحساس الجمهور الجامعي بأن التخصصات الجامعية غير متعلقة مع المجال المهني كما أن طريق الانفعال في نظام LMD مبنية على أسس علمية غير أن اللوائح الاستدراكية التي راسلتها الوزارة أخيرا خاصة ما تعلق بظروف جائحة Covid 19.

جعلت الانتقال شبه إلى ولم تعطى أهمية لتحقيق المعارف الإنسانية خاصة في الوحدات الرئيسية ونلاحظ أن إدراك الجمهور الجامعي إلى الصعوبات المتعلقة باللوائح كان متوسطا وليس مرتفعا ربما يفسر بأقدمية النظام وتعود الجمهور الجامعي عليه ما جعلهم يتفاعلون معه بكل سلاسة.

4- الفرضية الفرعية الثالثة:

الصعوبات الشخصية في نظام LMD مرتفعة، وللتأكد من هذه الفرضية قمنا بحساب الفرق بين متوسط استجابات المبحوثين على بعد الصعوبات الشخصية واللوائح والمتوسط الفرضي وتحصلت على النتائج التالية:

الجدول رقم (06) يبين درجة الصعوبات الشخصية

المحور الأول	حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
الصعوبات الشخصية	70	14	16.54	2.696	69	7.893	0.000	دال عند 0.01

من خلال قيمة متوسط المبحوثين على المحور المتعلق بالصعوبات الشخصية البالغة 16.54 وهي أكبر من متوسط الفرض البالغ 14 ومن خلال قيمة ت البالغة 7.89 عند درجة

الحرية 69 وبدلالة 0.00 وهي أقل من 0.05 نستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط المبحوثين ومتوسط الفرض في محور الصعوبات الشخصية مرتفعة.

إن الصعوبات الشخصية التي يواجهها الجمهور الجامعي مرتفعة.

وتفسر دراسة سمادو 2010 التي توصللت إلى وجود صعوبات شخصية تتعلق بالأستاذة والطلبة.

يكون الجمهور الجامعي (أساتذة وطلبة) لا يمتلكون الإمكانيات الشخصية للقيام بواجباتهم لا سيما في ظروف جائحة كورونا وما فرضته من تباعد الأمر الذي أجبر الجمهور الجامعي على استخدام الأنترنت والأجهزة الالكترونية وهي الوسائل التي قد لا تتوفر لدى الجمهور الجامعي خاصة الطلب كما نلاحظ عدم ثبات المنصات التعلمية وتوفقها من حين لآخر.

كل هاته الظروف جعلت من التعليم الجامعي صعب حسب المبحوثين.

خاتمـــــــة

خاتمة

ما أمكن الإشارة له في هذه الدراسة أن التجربة التي تعيشها الجامعة الجزائرية تجربة فرضتها متغيرات العصر وتحدياته الاقتصادية والتنموية، نظرا للدور الذي أصبح يلعبه التعليم بمختلف المراحل في منظومة هذه التغييرات والتحديات فالحاجة ماسة لمراجعة وتطوير المنظومة التربوية لإعداد جيل من المسيرين والقدرات والمهارات العالية القادرة على تسيير وإدارة مؤسسات المجتمع بطريقة فعالة.

هذا الإصلاح هو ضرورة ملحة وهو مشروح طموح من حيث فلسفته وأهدافه ويستجيب لمتطلبات هذه المرحلة لخروج الجامعة الجزائرية من أزمتها: إلا أن المشكل يبقى مطروح على مستوى الإمكانيات اللازمة من هياكل بيداغوجية وتأطير مناسب وتمويل كافي للتكيف مع متطلبات هذا الإصلاح والسهر على تطبيق إجراءاته ويسرها على مختلف المستويات بإرادة صادقة في التطوير والتجديد وخاصة من وجهة نظر الأساتذة والطلبة، وذلك بتنشيط أجهزة الإعلام والملتقيات التكوينية الخاصة بنظام ل.م.د مع إعادة النظر في النصوص التنظيمية والقانونية، وهذا حتى تنسجم ومعطيات هذه المرحلة لتكون هناك رؤية استراتيجية شاملة تعبر عن أهداف محدودة واضحة في مجال التعليم والتكوين.

ولعل أكبر صعوبة تواجه هذا النظام هي ذهنية الأستاذ الجامعي التي باتت آلية وكلاسيكية غير متجددة مع متطلبات نظام ل.م.د وبالإضافة إلى القص في التمويل سوء التسيير للجهل بالقوانين وعدم القدرة الجيدة لها.

وفي الأخير نظام ل.م.د هو نظام جديد يواجه المقاومة بالرفض وما الوقت إلا كفيل بالقضاء على هذه العوامل ويندمج الأستاذ والطالب بمرونة كبيرة جدا أو ناجحة في الآفاق المستقبلية كما تأقلم مع الإصلاحات السابقة.

المراجـــــع

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد حسن اللقاني ، قارعة حسن محمد (1995):التدريس الفعال،ط3،عالم الكتب ، مصر.
2. أحمد مجدي حجازي (1985):المثقف العربي والالتزام الإيديولوجي ، دراسة في أزمة المجتمع العربي،مجلة المستقبل ،عدد 81، مركز دراسات الوحدةالعربية، لبنان.
3. بشير معمرية (2001):مجالات وأساليب تكوين الأستاذ الجامعي –الملتقى الدولي الأول حول أساليب التكوين والتعليم في إفريقيا والوطن العربي، جامعة فرحات عباس، سطيف(28و29و30).
4. جلال محمد صبري (1992) : مشكلات التعليم الجامعي في جامعات جمهورية مصر العربية ، المؤتمر الثامن لعلم النفس ، مصر .
5. حسن البشير الطيب (1984):مؤسسات التنمية العربية –أوضاعهم الراهنة وآفاق المستقبل–،منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مطابع الدستور التجاري،عمان،الأردن.
6. السيد سلامة الخميسي : التربية والمدرسة والمعلم، قراءة اجتماعية وثقافية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، مصر،2003م،ص267 .
7. ضياء الدين زاهر (1995): تقويم أداء الأستاذ الجامعي – الأداء البحثي كنموذج–، ط3،المجلد الأول.
8. عبد المجيد نشواتي (1998) :علم النفس التربوي،ط9 ،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ،لبنان.
9. على راشد (1996): اختبار المعلم وإعداده ودليل التربية العملية ،دار الفكر العربي، مصر.

10. فاروق عبده قلية (1997): أستاذ الجامعة – الدور والممارسة بين الواقع والمأمول– ،دار زهراء الشرق، القاهرة.

11. فضيل دليو وآخرون (2001): إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجزائر ، جامعة منتوري ، قسنطينة.

12. كمال بوناح (1999):هدر وتسرب النخب الجامعية في دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد12، جامعة قسنطينة،الجزائر.

13. لافي ماجد العربي (1999):النشر العلمي في الوطن العربي،مجلة الفكر العربي، العدد98،بيروت،لبنان.

14. محمد مصطفى أسعد (2000): التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان.

15. يوسف معاش (1993): بحوث حول فاعلية العلم، مجلة الرواسي ، العدد7 ،جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي ،باتنة، الجزائر.

الملاحــق

ملحق (01)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : علم النفس

تخصص : توجيه وإرشاد

استبيان للتحكيم:

السلام عليكم...

تحية طيبة وبعد:

استاذي الفاضل، أستاذتي الفاضلة، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يدخل في سياق بحث علمي تربوي، راجيين منكم إبداء رأيكم نحو كل عبارة من العبارات التي تندرج ضمن العنوان التالي: " **صعوبات تطبيق نظام ل.م.د حسب تصور الأساتذة الجامعيين** "

التساؤل العام:

هل هناك اختلاف في ترتيب صعوبات تطبيق نظام ل.م.د حسب تصورات الأساتذة؟

البدائل المقترحة:

بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة

الرقم	العبارة	الوضوح		الملائمة		الاقتراح والتعديل
		نعم	لا	نعم	لا	
المحور الأول: صعوبات متعلقة بالمنهاج						
1	محتويات المواد أساسية كثيفة جدا					
2	تتميز تخصصات نظامlmdبكثرة المواد الأساسية					
3	بعض الوحدات تعليمية لا فائدة منها					
4	فكرة التعويض في مواد لا تساعد الطلاب في النجاح					
5	معظم مواد التدريس نظرية لا تلامس الخبرات الميدانية					
6	المعلومات الموجودة في المواد الأساسية معقدة					
7	المعاملات لا تعطي قيمة للمواد الأساسية					
المحور الثاني: صعوبات متعلقة بالوصاية واللوائح						
8	عدم توافق التخصصات الجامعية مع مجال المهني					
9	ممرات جامعية تعطي فرص لنجاح طلبة					
10	الأرصدة لا تعطي قيمة اظافية للمادة					
11	النجاح بدين يساعد الطلاب في استدراك المعارف دون إعادة سنة					
12	طريقة انتقال في نظامlmdمبني على اسس علمية					

13	الوصاية البيداغوجية تساعد الطلاب علي فهم نظامlmd					
14	الفروع المهنية في نظامlmdلاتبني علي اتفاقيات عمل واقعية					
15	نظام المواظبة في نظامlmdيساهم في تسيب طلابه					
16	إلغاء شرط ترتيب لدخول مسابقة دكتوراه جعل دراسة ماستر بلا معني					
	المحور الثالث: صعوبات شخصية					
17	لم أتلقى تكوينا حول نظامlmd					
18	لم ادرس مواد تتعلق بتخصصي					
19	عدم ملاءمة الظروف للتفرغ لمهمة تدريس					
20	نقص الإمكانيات المادية لأداء مهمة تدريس					
21	عدم تتوفر شبكة ويفي للجمهور					
22	عدم توفر بالجامعة قاعات انترنات مخصصة للأساتذة والطلبة					

ملحق رقم (02): قائمة بأسماء المحكمين.

التسلسل	المحكم	الرتبة العلمية	الجامعة
01	كتفي عزوز	أستاذ محاضر أ	المسيلة
02	مرزوقي سمير	أستاذ محاضر أ	المسيلة
03	مجاهدي الطاهر	أستاذ محاضر أ	المسيلة
04	مكفس عبد المالك	أستاذ محاضر أ	المسيلة
05	بوجلال سهيلة	أستاذ محاضر أ	المسيلة

ملحق (03) الثبات والصدق

أولا/ ثبات وصدق الاستبيان:

أ/ الثبات:

Reliability

ReliabilityStatistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.738	23

ب/ الصدق: المقارنة الطرفية

T-Test

Group Statistics					
الطرفين		N	Mean	Std. Deviation	Std. ErrorMean
الدرجات	الأعلى	8	99.7500	9.73580	3.44212
	الأدنى	8	72.5000	2.44949	0.86603

Independent Samples Test								
		Levene's Test		t-test for Equality of Means				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	Std. ErrorDifference
الدرجات	variancesassumed	7.169	0.018	7.677	14	0.000	27.25000	3.54940
	variances not assumed			7.677	7.883	0.000	27.25000	3.54940

ملحق (03) نتائج الفرضيات

الفرضية العامة

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
دك	70	54.2429	5.71658	.68326

Test sur échantillon unique				
	Valeur de test = 46			
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne
دك	12.064	69	.000	8.24286

الفرضية الأولى

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
د1	70	19.96	3.062	.365

Test sur échantillon unique				
	Valeur de test = 14			
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne
د1	16.329	69	.000	5.957

الفرضية الثانية

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
د2	70	17.74	2.817	.337

Test sur échantillon unique				
	Valeur de test = 18			
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne
د2	-.764	69	.448	-.257

الفرضية الثانية

Test T

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
د3	70	16.54	2.696	.322

Test sur échantillon unique				
	Valeur de test = 14			
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne
د3	7.893	69	.000	2.543

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: موجبات تطبيق نظام LMD حسب نصوص المجلس التأديبي

إعداد الطلبة:

1- زرمين ياسمين رقم التسجيل:

2- زروقي مروى رقم التسجيل:

القسم: علم النفس **الشعبة:** علوم إسلامية **التخصص** إرشاد وتوجيه

إشراف: طبة محمد **الرتبة:** أستاذ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2021-2022 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

لتحميل الوثيقة يرجى نسخ الرمز

الموقع الإلكتروني: Web site :http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/
الفايسبوك: Face book : https://www.facebook.com/FshsUnivMsila/
هاتف / فاكس: Tél / Fax : + 213 35 35 3044

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: علم النفس

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): زروقي مروى

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 04

والصادرة بتاريخ:

عن دائرة:

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علم النفس

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 12/06/2022

شوهد على التوقيع
السيد .....
حماة الضفة في .....

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
الرقم: /2022

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): ترغيت ياسمينة

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201549644

الصادرة بتاريخ : 2019.05.31 عن دائرة :

المسجل بكلية: علوم انسانية واجتماعية قسم: علم النفس

تخصص: توجيه وارشاد تحت رقم التسجيل: 171735680467

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر/ مذكرة ماجستير/ اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: هويات تطبيقات نظام LMD حسب تصورات الجمهور الجامعي

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

تم بحمد الله